

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الثاني من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع، أن أقدم لكم النتائج المالية للفترة المالية المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة مدققينا الخارجيين.

لقد ساهم إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في عام ٢٠٢١ في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٢. ومع وجود الطلب المتزايد وبرامج الإصلاح الحكومية المستمرة التي تهدف نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام، فإننا نتوقع بأن تمضي وتيرة النمو بشكل أكثر تسارعا خلال الأشهر المقبلة والتي ستساهم في تحقيق انتعاش اقتصادي قوي خلال العام ٢٠٢٢، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٢ و ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣. كما أنه من المتوقع أن ترتفع كفاءة الإيرادات والإنفاق في الوقت الذي يتوقع أن ينخفض الدين العام على المدى المتوسط.

ونحن في بنك نزوى نؤمن بأن الصيرفة الإسلامية تسعى لتحقيق أهداف سامية ولذا فإن جهودنا الاستراتيجية مستمرة في إثراء حياة عملائنا المالية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا. ومنذ أن بدأت الأزمة ومرورا بأوج تأثيرها خلال العامين الماضيين وصولاً إلى مرحلة الانتعاش التي بدأت تبرز الآن فقد عملنا على المساهمة بشكل فاعل في تسهيل البرامج الحكومية التي شكلت شريان الحياة للعديد من الأسر والشركات؛ حيث يأتي ذلك استناداً على التزامنا المستمر بتقديم الدعم المتواصل لمجتمعاتنا.

الأداء المالي

إن بداية العام الجاري كانت مشجعة، ومدعومة بارتفاع القوى الشرائية ومستوى الاستهلاك، وتحسين أسعار النفط الخام ونتيجة لتحسن الأنشطة الاقتصادية.

وخلال النصف الأول من العام الجاري، فقد حقق بنك نزوى أداءً مالياً جديراً بالثناء من خلال تسجيل نمو بنسبة ٦٪ في صافي الأرباح. وقد جاء هذا الإنجاز نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها ومدى صلابة ميزانيتنا العمومية.

لقد حققنا نمواً متواصلًا في أعمالنا الأساسية ، حيث استثمرنا في توفير قيمة مضافة لعملائنا ومساهميننا. حيث حققنا نمواً في حقوق المساهمين بنسبة ٤٥٪ والذي يتضمن الإطلاق الناجح لحق الأفضلية برأس مال ٧٠ مليون ريال عماني، ونمو في إيرادات التشغيل بنسبة ١٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت هذه الأرقام معززة بالنشاط الجيد لكل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد إضافة إلى مستوى جيد من ضبط التكاليف. وقد تحقق ذلك بفضل التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا لعام ٢٠٢٥، والتي تتطلب التركيز المستمر على تنمية الميزانية العمومية بطريقة منضبطة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في النفقات، وتحسين الهوامش، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

لقد نمت إجمالي أصول البنك بنسبة ١٣٪ ليصل إلى ١,٤٩٣ مليون ريال عماني مقارنة بـ ١,٣٢١ مليون ريال عماني بالفترة نفسها في يونيو ٢٠٢١. كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة ١٢٪ لتصل إلى ١,٢٠٧ مليون ريال عماني، في حين بلغ إجمالي محفظة ودائع العملاء ١,٢١١ مليون ريال عماني مسجلاً نمواً بنسبة ١٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد وفر هذا النمو في محفظتي التمويل والإيداعات للشركات والأفراد الزخم اللازم لمواصلة مسار نمونا. وهذا الزخم سيمكننا من تحقيق أهدافنا ذات المدى البعيد.

إن الزيادة في إيرادات التشغيل بمبلغ ٢,٦ مليون ريال عماني بنسبة ١٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والزيادة في نفقات التشغيل بنسبة ٨٪ بمبلغ ٨٦٥ ألف ريال عماني، فقط هي بمثابة انعكاس للجهود الاستراتيجية والحثيثة لإدارة التكاليف. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح صافية بعد الضرائب بقيمة ٦,٤ ملايين ريال عماني خلال الستة أشهر من العام الجاري ٢٠٢٢. وتعتبر هذه النتيجة إنجازاً أساسياً نحو الوفاء بخطط البنك الاستراتيجية لتحسين الأداء.

وإننا على ثقة من أن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك ومرونة الميزانية العمومية تجعلنا في وضع جيد لإدارة أية تقلبات اقتصادية في الوقت الذي تمكنا من الاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة لمساهميننا.

وبناء على اقتراح دمج بنك نزوى ش.م.ع مع صحار الدولي ش.م.ع، بهدف بناء تقديم قيمة أكبر لمساهميننا، فإننا نعمل حالياً على تقييم ودراسة جدوى الصفقة، وفي حال وجود أية مستجدات جوهرية فيما يتعلق بهذا الشأن فسيتم إبلاغ المستثمرين من خلال موقع بورصة مسقط وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

خططنا المستقبلية

عقب فترة الانتعاش الذي شهدناه خلال العام ٢٠٢١، تم تخفيض توقعات النمو العالمي لعام ٢٠٢٢، ويعكس ذلك التأثير المباشر للصراع بين روسيا وأوكرانيا. كما أدى تصعيد الصراع بين الدولتين إلى اضطرابات في الأسواق المالية، إلى جانب ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والقمح.

وفي المقابل، سيستمر الناتج المحلي الإجمالي في النمو، حيث من المتوقع أن ينمو قطاع النفط والغاز بنسبة ٧٪، أما بالنسبة للقطاع غير النفطي، يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة ٣,٣٪ في العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢,٢٪ في العام ٢٠٢١. وهناك توقعات إيجابية بمواصلة الانتعاش الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان بنسبة ٤,٥% في عام ٢٠٢٢. وقد بلغ معدل التضخم في السلطنة ٢,٤٪ على أساس سنوي في مايو، مقارنة بـ ٤,٤٪ في يناير ٢٠٢٢ التي بلغت ذروتها، دون أن يشمل الزيادة في ضريبة القيمة المضافة التي تم تطبيقها العام الماضي. كما يشهد قطاع الغذاء العالمي تضخمًا بنسبة تضخم ضئيلة للغاية في المكونات الأخرى للمستهلك. ومن المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٢.

ويمضي الاقتصاد الوطني نحو مسار التعافي من خلال تخفيف التأثيرات الناتجة عن الوباء، وزيادة إنتاج الهيدروكربونات، والإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة الرشيدة، التي من المتوقع أن تساهم في تحقيق الإصلاحات المالية العامة إلى تحويل العجز المالي إلى فائض، كما أنه من المتوقع أن يصل الفائض إلى ٢,٤ مليار ريال عماني (٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وفي الوقت ذاته، يمكن أن يؤدي ارتفاع إنتاج الهيدروكربون، وتحسن الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق إلى تعزيز المراكز المالية والخارجية.

ومع استمرار الحكومة الرشيدة بتنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، والانخفاض المطرد في عبء الدين الحكومي المباشر والتي تستهدف تحسين الأداء المالي وخفض معدل الدين العام إلى حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤، قامت وكالتا التصنيف إس آند بي و مودي بتعديل تصنيف سلطنة عمان من مستقرة إلى إيجابية، في حين قامت وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني بتعديل تصنيف السلطنة من سلبية إلى مستقرة. بالإضافة إلى ذلك، وأكدت وكالة التصنيف الائتماني السيادي للسلطنة على المدى الطويل والقصير تصنيف العملات الأجنبية والمحلية. ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى السياسات والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها السلطنة لمواجهة التحديات الاقتصادية والصحية، إلى جانب تحسن أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض العجز المالي وصافي الدين الحكومي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وقد شرعت السلطنة في تنفيذ برنامج تنموي لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة أشمل للقطاع الخاص من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين البيئة الاستثمارية. وسيتم التغلب على التحديات ذات المدى القصير على المدى المتوسط والطويل. وستظل المبادرات والإصلاحات الحكومية في تحصيل العوائد تؤدي ثمارها، مما سيساعد على التخفيف من نقاط الضعف وتخفيف الضغط على التمويل العام.

وتظل التوقعات للعام الجاري متفائلة ومدعومة بتحسين الإيرادات الحكومية. بينما تتوقع العديد من القطاعات أن تشهد نمواً مثل قطاع التصنيع، والرعاية الصحية، والتقنية، والاتصالات، والتعدين، والطاقة المستدامة، والثروة السمكية، والغذاء، والتجارة وغيرها من الخدمات، وسيواصل القطاع المصرفي الاستفادة من ميزات التنافسية الرئيسية لإظهار مزيد من المرونة في ظل التقلبات التي يشهدها القطاع المصرفي.

يتمتع بنك نزوى بميزانية عمومية مرنة وقوية تمكنه من التكيف مع التحديات والتقلبات الاقتصادية، وسيظل مركزاً على تقديم الخدمات للعملاء والموظفين والمجتمع المحلي والمساهمين. وسيظل بنك نزوى ملتزماً بقيادة نمو قطاع التمويل الإسلامي وترسيخ ريادته في هذا القطاع، وقيادة حصة السوق نحو آفاق جديدة. ومن جانب آخر، ستساعد الزيادة في رأس مال البنك في الماضي قدماً نحو المرحلة القادمة من النمو وتحقيق المزيد من الأرباح. وفي ظل وجود الإدارة الحكيمة للمخاطر لدى البنك، وتنوع الأعمال التجارية والقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية، يظل مجلس الإدارة واثقاً من استراتيجية نمو البنك.

نحن على ثقة تامة من أن البنك يمضي في المسار الصحيح لاستقطاب الفرص، ودعم النمو المستدام، ومواصلة تعزيز القيمة الحقيقية المقدمة للمساهمين.

شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ بالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين بالبنك أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - على رؤيته الثاقبة وقيادته الجادة والحكيمة لدفع مسيرة التنمية في كافة القطاعات .

كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا لدعمهم المستمر وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا، ولموظفينا لتفانيهم وجهودهم المخلصة في خدمة العملاء بشكل مميز. متطلعين للاستمرار في خدمتهم بشكل أفضل وكسب ثقتهم خلال العام ٢٠٢٢ .


خالد بن عبدالله بن علي الخليفي
رئيس مجلس الإدارة